الربع وللام السدس وللاب السدس وللبنت النصف ولبنت الابن
السدس فتعول المسئلة لخمسة عشر فلو كان معها ابنة ابن
سقط وسقطت معه بنت الابن لاستغراق الفروض و
تكوله اذ ذاك لعائلة لثلاثة عشر فلولاه لورثت كما
بيناه مراجا مشى عليها والله اعلم فائدة ثانية الحجب با
لوصف وجوده كالعدم فلا يحجب احد الاحرمانا ولا نقصانا
وذلك في مسائل ذكرتها في شرح الرتيب منها ام واب وا
خوة كيف كانوا فللام السدس وللباقي للاب ولا شيء للاخوة
لحجبهم بالاب والله اعلم فائدة ثالثة الحجب بالوصف ينا
في دخوله على جميع الورثة والحجب بالشخص لفصانا كذلك
واما الحجب بالشخص هنا فلا يدخل على ستة وهم الاب وا
لام والابن والبنت والزوج والزوجة وضابطهم كل من ادلا
للميت بنفسه غير المعتقة والمعتق والله اعلم ولما انهى الكلا
على العصبات والحجب وكان من احكام العاصب وان لم يصرح به لكو
نه معلوما انه اذا استغرقه الفروض التركة سقط العاصب
الا الاخت لغير الام في الاكدرية والاخوة الاشقاء في المشتركة
كما اشرت الى ذلك في باب التعصيب وكانت الاكدرية ستأتي
في باب الجد والاخوة ذكرهنا المشتركة وعقدها بابا فقال

باب المشتركة

بفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح والنووي وصحيحها الاسنوي المشترك فيها وبكسرها ما نسبة
الشركاء اليها كما ضبطها ابن يونس وحكى الشيخ
ابو حامد المشتركة بناء بعد الشين وتسمى بالحمارية

وبالجزء

والجزيرة وبالبيمية لما سيأتي وزعم بعضهم انها تسمى بالمنبرية
لان عمر رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر قال ابن الهائم
رحمه الله وفيه نظر وان تحد نعجا وما وجدة ومرفا اي
الزوج والام او الجدة فورث الزوج النصف والام او الجدة السدس
واخوة لام اثنين فاكثر ثلثا والثلثا واخوة ايضا لام وأب
اي اشقا ذكرا فاكثر ولو كان معهم انثى او اناث وقد سقروا
اي المذكور وان غير الاشقا المال بفرض التعصيب جمع نصيب
فالمسئلة اصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللام او الجدة
السدس واحد وللاخوة للام الثلث اثنان ومجموع الانصبا
ستة فلم يبق للعصبة الشقيق شيء فكان مقتضى الحكم
السابق ان يسقط للاستغراق الفروض وذلك هو الذي قضى
به عمر رضي الله عنه اولا وهو مذهب الامام ابي حنيفة والا
مام احمد بن حنبل رحمهما الله تعالى وهو احد قولي عندنا
وحكى الدقاييني عن زيد ثم رفعت لعمر بن الخطاب رضي
الله عنه ايضا فاراد ان يقضي بذلك فقال له زيد ابن ثا
بت هب ان اباهم كان حمارا فما زادهم الاب الا قربا وقيل
قاله ذلك احد لورثته وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضي الله
عنه هب ان ابانا كان حمارا يلقى في اليم فلما سميت بما تقدم
فلما قيل له ذلك قضى بالمشتركة بني الاخوة للام والاخوة
الاشقا كانهم كلهم اولاد ام بعدان كان اسقطهم في العام الماضي
فقيل له في ذلك فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضي
ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة منهم زيد ابن ثابت
رضي الله عنه في احد الروايتين عنه وذهب اليه الامام مالك

مخطوطات جامعة الرياض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)